

أساسيات الاقتصاد القطري القوية تدعم نموه

- استطاع الاقتصاد القطري أن يواجه الأزمة بتكلفة محدودة. وقد ينمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة هذا العام بواقع 16%، مدفوعا بارتفاع الإنتاج من الغاز والنمو القوي للقطاع غير النفطي.
- يتوقع أن تحقق الميزانية فوائض مالية ضخمة، رغم ارتفاع الإنفاق على البنى التحتية وجهود تنويع الاقتصاد. في الوقت نفسه، يتوقع أن يتجاوز فائض الحساب الجاري مستوياته السابقة، مدفوعا بشكل رئيسي بنمو الصادرات من النفط والغاز.
- بعد انكماش الأسعار في 2009، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم 4% في العام الحالي. ويعتبر هذا المعدل أدنى بكثير من مستواه الذي تجاوز الـ10% في السنوات السابقة، ما يتيح مرونة أكبر للسياسة النقدية.

أشار **IBQ** في نشرته الاقتصادية لدول الخليج إلى أن الاقتصاد القطري واجه الأزمة العالمية بتكلفة محدودة. وبينما كشفت الأزمة عن نقاط الضعف في بعض القطاعات (لاسيما القطاع العقاري وسوق الأسهم)، ساهمت الإجراءات الحكومية القوية في الحد من الخسائر المحتملة.

وفي الوقت نفسه، حافظ الاقتصاد القطري على وتيرة نموه السريعة، وبلغ معدل النمو في العام الماضي 9.8% بالأسعار الثابتة. وتوقع **IBQ** أن يواصل الاقتصاد القطري مساره هذا، مدعوما بمقومات قوية. وبالتالي لا يتوقع أن يؤثر ضعف الاقتصاد العالمي على معدل نمو الاقتصاد القطري، بل يتوقع أن يتسارع هذا النمو في العامين 2010 و2011، قبل أن يعتدل قليلا في السنوات اللاحقة مع بلوغ قطر المستوى المستهدف لإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

وخلال السنوات المقبلة، ستلعب العوامل التالية دورا مهما في رسم ملامح وأداء الاقتصاد القطري:

أ- باتت قطر المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال في العالم. وتوقع **IBQ** أن يشهد العامان المقبلان ارتفاعا ملحوظا في حجم إنتاج قطر من الغاز مع اقترابها من المستوى المستهدف البالغ 77 مليون طن سنويا، أي ما يوازي 3.4 مليون برميل يوميا من النفط، والذي يتوقع أن تبلغه بحلول نهاية العام 2011. وعند هذا المستوى، تكون قطر قد ضاعفت من حجم إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال مقارنة مع العام 2009.

ب- من شأن الفوائض المالية والتجارية الضخمة أن تدعم النمو في المستقبل. ورأى **IBQ** أن صادرات قطر من الغاز والسلع النفطية الأخرى ستعزز من الفوائض المالية في المستقبل، كما إنها ستدعم حجم الاستثمار في القطاعات الأخرى من الاقتصاد. وتتضمن ميزانية السنة المالية 2011/2010 ارتفاعا في إجمالي المصروفات بواقع 25%، وتوقع **IBQ** أن تتواصل هذه المصروفات الضخمة في المستقبل في ظل جهود الحكومة لتنويع الاقتصاد.

ج- ساهمت الإجراءات والسياسات الوقائية الحكومية في تحقيق الاستقرار في القطاعين العقاري والمالي خلال الأزمة. ومن المرجح أن تقوم الحكومة في تقديم الدعم متى استدعت الحاجة في المستقبل لكي يواصل الاقتصاد نموه القوي.

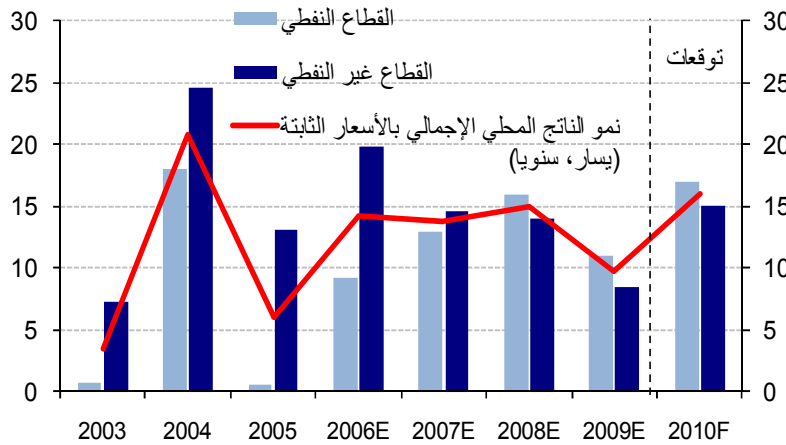
نمو قوي للنتائج المحلي الإجمالي...

وقد سجلت قطر نموا اقتصاديا قويا في السنوات الأخيرة. ويتوقع **IBQ** أن يكون الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد نما بواقع 9.8% في العام الماضي، من بين الأسرع عالميا. كما يتوقع أن يتسارع هذا النمو في العامين 2010 و2011 إلى 16% و12% على التوالي، بفضل الارتفاع في إنتاج الغاز. ومن بعدها، يتوقع أن يعتدل النمو قليلا، متراجعا دون مستوى 10%، معتمدا بشكل أكبر على القطاع غير النفطي.

... ودعم كبير من القطاع النفطي

وقد نما قطاع النفط والغاز في قطر بنحو 11% في 2009، بفضل ارتفاع إنتاج الغاز. وقد بلغ إنتاج قطر من النفط الخام 0.8 مليون برميل يوميا في 2009، كما بلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال 39 مليون طن سنويا. وكان قطاع الغاز قد تجاوز قطاع النفط كأكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في 2008. أما في العامين المقبلين، فيتوقع **IBQ** أن ينمو هذا القطاع بمعدل 15% سنويا مع مضي قطر في خططها لإنتاج 77 مليون طن سنويا من الغاز الطبيعي المسال بنهاية العام 2011، والمضي قدما في خططها لرفع طاقتها الإنتاجية من النفط الخام إلى مليون برميل يوميا.

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (معدل النمو السنوي، %)



المصدر: تومسون رويترز إيكوين وتقديرات الوطني

قطاع الغاز عامل أساسي في التنمية

وأشار **IBQ** إلى أن احتياطات قطر المؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ، وفقا لشركة قطر للبترول، نحو 900 تريليون قدم مربع، أي ما يوازي 168 مليار برميل من النفط الخام. ويضع هذا قطر في المرتبة الثالثة عالميا خلف روسيا وإيران كصاحبة أكبر احتياطي من الغاز، بحصة تبلغ 15% من الإجمالي.

وفي السنوات الأخيرة، تعاضد دور قطر كأحد أهم اللاعبين على ساحة الطاقة العالمية. إذ بعد أن ضخست استثمارات ضخمة في قطاع الغاز، باتت قطر المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم. وسيؤمن هذا الموقع لقطر لعائدات كبيرة لسنوات عديدة في المستقبل، تضاف إلى عائداتها من النفط الخام، ما من شأنه أن يدعم الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد.

إنتاج الغاز الطبيعي المسال نحو ضعف مستواه بحلول 2011

وأوضح **IBQ** أن هناك مشروعين أساسيين للغاز الطبيعي المسال في قطر، هما "راس غاز" و"قطر للغاز" اللذين يشغلان حالياً 11 خط إنتاج ضخمة. وكانت ثلاثة خطوط إنتاج قد أضيفت في العام 2009 بطاقة إنتاجية تبلغ 23.4 مليون طن سنوياً، ما رفع إجمالي الطاقة الإنتاجية لكافة خطوط إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 54 مليون طن سنوياً (رغم أن هذه الخطوط لن تعمل بطاقتها القصوى قبل نهاية العام 2010). كذلك، يتوقع أن تضاف ثلاثة خطوط إنتاج جديدة في وقت لاحق من العام الحالي وفي العام المقبل، بطاقة إنتاجية تبلغ 23.4 مليون طن سنوياً إضافية، لترفع إجمالي الطاقة الإنتاجية إلى 77.4 مليون طن سنوياً.

ضعف الطلب على الغاز يمثل تحدياً

ورغم كونه يعتبر بديلاً ملائماً للنفط، إلا أن **IBQ** رأى عدداً من العوامل تدفع إلى توقع حالة من الضعف في تطلعات قطاع الغاز في المدى الطويل. إذ إن الأزمة الأخيرة، انخفض الطلب العالمي على النفط والغاز، وهناك خوف من أن يؤدي استمرار تردي النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الأزمة إلى خفض الطلب بشكل إضافي. كما أن هناك تخوفاً متزايداً من أن يتجاوز العرض حجم الطلب بعد الاستثمارات الكبيرة التي ضخمت في إنتاج الغاز (التقليدي وغيره) خلال السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، تراجعت أسعار الغاز بشكل ملحوظ منذ العام 2008.

لكن رغم هذه التحديات، توقع **IBQ** أن تستفيد قطر من نمو قطاع الغاز لديها. فواقع أن تكلفة إنتاج الغاز في قطر أدنى بكثير من متوسطه العالمي، قد وضعها في موقع أفضل من الدول الأخرى في مواجهة تداعيات انخفاض الأسعار. إلا أن التعمق في تحليل أثر هذه التغيرات على مستقبل القطاع يتطلب الكشف على عقود الغاز (وآليات التسعير فيها). لكن بشكل عام، تشكل هذه التحديات دليلاً إضافياً على ضرورة تنويع الاقتصاد، وهو ما يتصدر أولويات الحكومة.

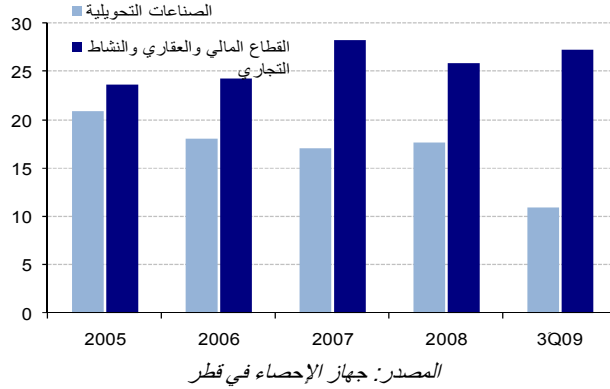
نمو متوقع أيضاً للقطاع غير النفطي

بدوره، شهد القطاع غير النفطي نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، ويتوقع أن يواصل هذا المنحى في السنوات المقبلة. وقد دفعت خطط قطر لتنويع الاقتصاد إلى استثمار مبالغ ضخمة في قطاعات الصناعات التحويلية والبنى التحتية والصحة والتعليم، إلى جانب قطاعات أخرى. وتشير تقديرات **IBQ** إلى أن القطاع غير النفطي قد نما في 2009 بواقع 9% بالأسعار الثابتة، ويتوقع أن ينمو في العام الحالي بنحو 15%.

ويساهم كل من القطاع المالي والعقاري بالحصصة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وبما نسبته 25%. وإلى جانب استفادتهما من نمو القطاع النفطي، يستفيد هذان القطاعان من النمو السكاني السريع في قطر، والذي سجل ما متوسطه 17% سنوياً خلال السنوات الأربع الماضية، ليبليغ عدد سكان قطر نحو 1.7 مليون نسمة في مارس 2010 (بحسب جهاز الإحصاء في قطر).

وأشار **IBQ** إلى أن طفرة قطاع الغاز في قطر لا تنحصر بإنتاج الغاز الطبيعي المسال فقط، بل تمتد لتشمل العديد من الصناعات المرتبطة به التي من شأنها أن تدعم نمو قطاع الصناعات التحويلية. وعلى الرغم من أن حصة الأخير من الناتج المحلي الإجمالي - بالأسعار الجارية - قد انخفضت في العام 2009، إلا أنه يتوقع أن يستعيد قطاع الصناعة التحويلية مكانته في السنوات المقبلة بفضل عودة كل من الأسعار والإنتاج إلى الارتفاع مجدداً.

حصة بعض القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي (كنسبة من الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة، %)



إنفاق حكومي قياسي في السنة المالية 2011/2010

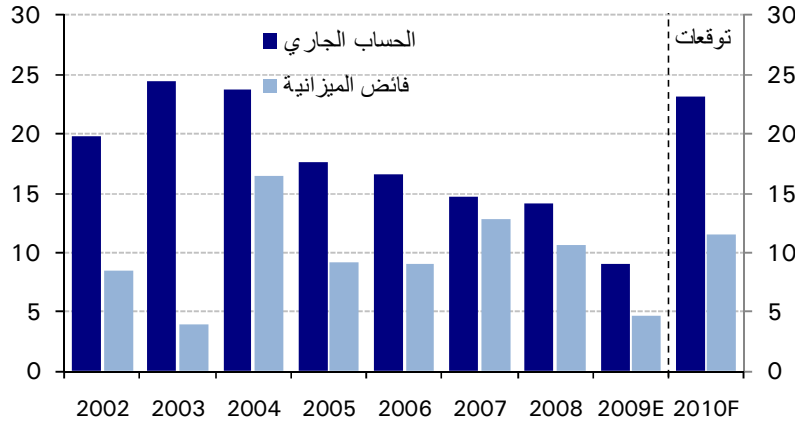
واعتمدت ميزانية قطر للسنة المالية 2011/2010 نحو 117.9 مليار ريال قطري كمصروفات عامة، ما يمثل ارتفاعاً بواقع 25% عن حجم المصروفات في ميزانية السنة السابقة. وتقدر الحكومة أن تحقق الميزانية فائضاً بمقدار 9.7 مليار ريال على أساس 55 دولاراً سعراً لبرميل النفط. إلا أن أسعار النفط يتوقع أن تأتي فعلياً أعلى من ذلك المستوى، وفقاً لتقديرات IBQ، وبالتالي يفترض أن تقود إلى تحقيق فائض في السنة المالية الحالية بما نسبته 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي أعلى بكثير من الفائض المحقق في السنة السابقة.

ومن إجمالي المصروفات، اعتمدت الحكومة نحو 43.5 مليار ريال للمصروفات الرأسمالية، ما يمثل ارتفاعاً بواقع 15% عن مستواها في ميزانية السنة السابقة، 82% منها ستنفق على البنى التحتية. وفي المقابل، خصصت الحكومة 17.3 مليار ريال لقطاع التعليم، أي ما نسبته 15% من إجمالي المصروفات، و8.6 مليار ريال لقطاع الصحة.

ارتفاع متوقع في الحساب الجاري خلال 2010

وفي الوقت نفسه، أشار IBQ إلى أن حجم التجارة الخارجية لقطر شهد تراجعاً ملحوظاً في 2009. إذ يحتمل أن يكون الفائض السلبي قد سجل تراجعاً حاداً نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بنحو 30% (إثر انخفاض الأسعار). ونتيجة لذلك، يتوقع IBQ أن يكون فائض الحساب الجاري قد تراجع في 2009 مقارنة مع السنوات السابقة. إلا أن ارتفاع أسعار النفط والغاز يفترض أن يساهم في تعافي الصادرات النفطية هذا العام، ما سيدفع فائض الحساب الجاري إلى حدود 23% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزاً مستواه في السنوات السابقة، ومستفيداً من تنامي صادرات الغاز.

الحساب الجاري والميزانية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، %)



المصدر: جهاز الإحصاء وبنك قطر المركزي وتقديرات الوطني

الطلب المحلي يتوقع أن يجاري النمو الاقتصادي

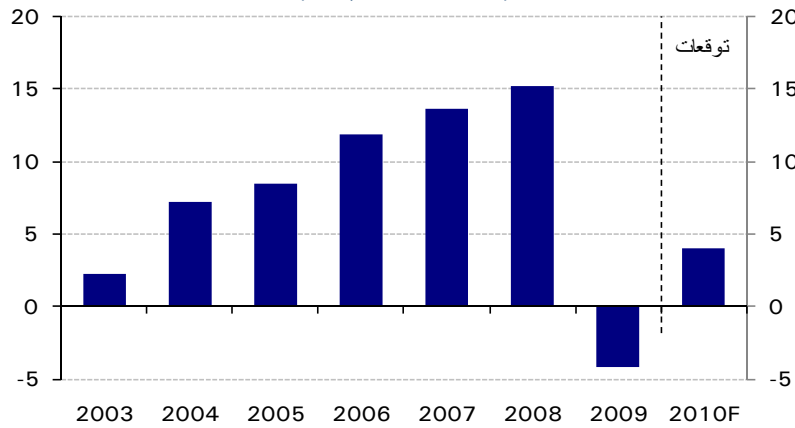
وأشار **IBQ** إلى أن معدل النمو السنوي لعرض النقد بمفهومه الواسع (M2) كان قد انكمش في النصف الأول من العام الماضي، فيما شهد عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) هبوطاً أكثر حدة. لكن مع بداية النصف الثاني من العام، عاد عرض النقد بمفهومه الواسع إلى النمو، مدفوعاً بالدعم الحكومي القوي وبتعافي نمو الائتمان. وبنهاية شهر فبراير من العام الحالي، نما عرض النقد بمفهومه الواسع بنحو 36% على أساس سنوي، بينما تسارع معدل نموه بمفهومه الضيق إلى 19% مقارنة مع فبراير 2009، في وقت مازال عرض النقد يشهد نمواً ضعيفاً في كافة الدول الخليجية الأخرى.

وعلى نحو مشابه، تباطأ نمو الائتمان في النصف الأول من العام الماضي، لكنه بقي موجباً. وفي النصف الثاني من العام، بدأ معدل نمو الائتمان بالتسارع، ليسجل 31% على أساس سنوي (+63 مليار ريال) في فبراير الماضي. ووجد هذا النمو دعماً بشكل رئيسي من تزايد القروض الممنوحة إلى القطاع العام (مرتفعة بواقع 47 مليار ريال)، لتشكل نحو 80% من إجمالي النمو. بالإضافة إلى ذلك، استفاد نمو الائتمان من القروض الممنوحة إلى القطاع العقاري (مرتفعة 28% في فبراير). لكن القروض الاستهلاكية وتلك الممنوحة إلى القطاعات الخدمية قد تراجعت بمقدار 4 مليارات ريال (-5%) خلال الفترة نفسها.

معدل التضخم المتوقع بحدود 4% في 2010

وشهدت قطر انكماشاً في أسعار المستهلك في 2009، بلغ 4.2% على أساس سنوي. بعدما كانت قد شهدت في العام 2008 أعلى معدل تضخم خليجياً عند 15.2%. وفيما تراجعت أسعار معظم مكونات سلة المستهلك في 2009، إلا أن الهبوط الأكبر كان في إيجارات المساكن (-10%). وتظهر أسعار المستهلك في شهر فبراير من العام الحالي أول ارتفاع شهري لها منذ شهر مايو من العام 2009، ولو بشكل طفيف. وتظهر هذه البيانات بعض الاستقرار في أسعار الإيجارات. بينما في النواحي الأخرى، فرأى **IBQ** أن من شأن تسارع النمو الاقتصادي أن يرفع الأسعار، لكن ليس لما كانت عليه قبل الأزمة. أما بالنسبة لكامل العام 2010، فيتوقع **IBQ** أن يرتفع معدل التضخم إلى ما متوسطه 4%. وهذا المعدل المنخفض، مقارنة مع السنوات السابقة، يتيح مرونة أكبر للسياسة النقدية.

أسعار المستهلك (معدل النمو السنوي، %)



المصدر: تومسون رويترز إيكويين وتقديرات الوطني

الخلاصة

ونتيجة لذلك، رأى **IBQ** أن معدل نمو الاقتصاد القطري سيبقى مرتفعاً في السنوات المقبلة، مدفوعاً بنمو قطاع الغاز وارتفاع المصروفات الحكومية. لكن ما زال من الممكن أن تبرز بعض نقاط الضعف، إذ قد يشهد القطاع العقاري تراجعاً، لاسيما التجاري منه بسبب فائض العرض. كما أن اعتماد النمو الاقتصادي على قطاع الغاز يعرض قطر للصدمات التي قد تصيب هذا القطاع. إلا أن العزم على تنفيذ خطط تنويع الاقتصاد والدعم الحكومي القوي عوامل من شأنها أن تحمي الاقتصاد القطري وتتيح له مواصلة النمو.

تقديرات IBQ للمؤشرات الاقتصادية في قطر

2010f	2009	2008		
<i>الاقتصاد الحقيقي</i>				
104.8	85.2	100.4	مليار دولار	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
23.0	15.2-	41.3	% سنويا	نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
16.0	9.8	15.0	% سنويا	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
17.0	11.0	16.0	% سنويا	- الناتج النفطي
15.0	8.6	14.0	% سنويا	- الناتج غير النفطي
11.5	4.7	10.6	نسبة إلى الناتج المحلي	صافي الميزانية
23.1	9.0	14.1	نسبة إلى الناتج المحلي	الحساب الجاري
<i>البيانات النقدية والمالية</i>				
70.0	61.6	97.2	دولار للبرميل	أسعار النفط الخام ¹
4.0	4.2-	15.2	% سنويا	أسعار المستهلك
3.64	3.64	3.64		الريال/الدولار (بنهاية العام)
5.5	5.5	5.5	%	سعر فائدة الإقراض
2.0	2.0	2.0	%	سعر الفائدة على الودائع

المصدر: تومسون رويترز إيكويين وتقديرات الوطني
¹ خام برنت